الإنفاق الاستثماري الحكومي أنقذ الموقف هذا العام ويدفع المعدل لـ 3٪ في 2018

النمو الاقتصادي بالكويت في 2017.. مخيب للآمال

محمود عيسى

قالت شركة بيزنس مونيتور انترناشونال BMI (إحدى الشركات البحثية التابعة لمجموعة فيتش الأميركية) ان النمو الاقتصادي في الكويت سيكون مخيبا للآمال في عام 2017 بسبب ضعف قطاع النفط أكثر مما كان متوقعا. وبالإضافة إلى خفض الإنتاج الذي وافقت عليه منظمة أوبيك ومنتجو النفط الآخرون، فقد ظلت أسعار النفط العالمية منخفضة نسبيا، وكان لها تأثير على نشاط القطاعات غير النفطية.

وتوقع التقرير ان يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0,3٪ فقط في عام 2017، ما يمثل تراجعا كبيرا عن توقعاتها السابقة بنمو يصل الى 2,8٪ وأبطأ من 1,9٪ التي قدرتها في عام 2016. وقالت انه «مع ضعف أداء قطاع النفط، فإننا نتوقع أن يوفر الاستثمار الحكومي الجزء الأكبر من النمو في 2017. أما في عام 2018 فإننا نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3٪ مع ارتفاع إنتاج النفط من جديد فيما يساعد ارتفاع الأسعار على تعزيز الثقة». بدعم من عودة زيادة إنتاج الكويت من النفط وارتفاع متوسط سعر برميل النفط لـ 55 دولارا حسب توقعات الشركة.

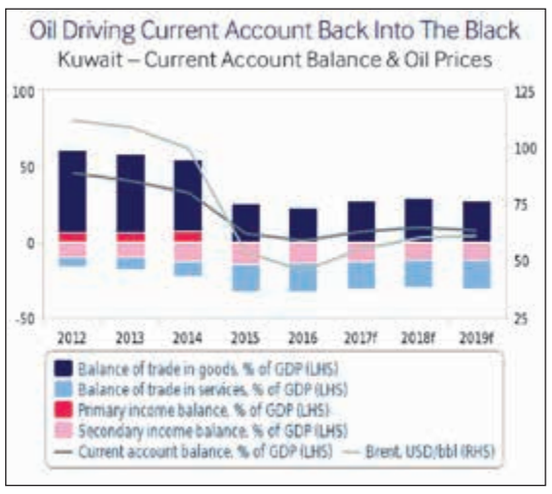

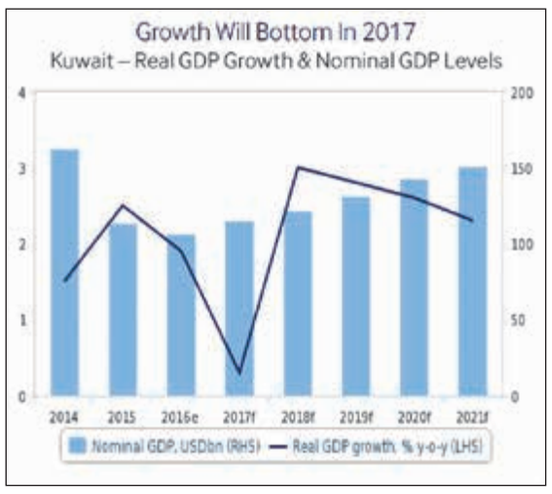

خفض الإنتاج يبطئ النمو

يساهم قطاع النفط بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي تقريبا وتوقع فريق النفط والغاز التابع لشركة بيزنس مونيتور انترناشنال أن يبلغ إنتاج الكويت 3,04 ملايين برميل يوميا في 2017 بانخفاض 1٪ عن العام السابق.

ويقترن الانخفاض في إنتاج النفط بتراجع أسعاره، الذي وان كان لا يؤثر على النمو الحقيقي مباشرة، إلا انه يضر بالنشاط الاقتصادي من خلال تقييد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والثقة بشكل عام.

كان أداء النفط في النصف الأول من العام الحالي أسوأ مما كان متوقعا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تعاظم الإنتاج بشكل يفوق المتوقع في كل من ليبيا والولايات المتحدة.

تبلغ توقعات التقرير لمتوسط سعر خام برنت 54 دولارا للبرميل هذا العام مقارنة مع 57 دولارا للبرميل في السابق. ومع ذلك فإن هذه التوقعات تعتبر تحسنا مقارنة مع متوسط السعر لعام 2016 البالغ 45,1 دولارا، لكنه مع ذلك يعني انخفاض الإيرادات عما كان متوقعا في السابق عندما اقترن بانخفاض الإنتاج.

الاستثمارات الحكومية كلمة السر

أكد التقرير إيجابية الإنفاق الحكومي خلال العام الحالي متوقعا ان تدفع الحكومة الجزء الأكبر من النمو في عام 2017.

وعلى الرغم من العجز المالي الواسع، فإن الاقتراض من أسواق الدين المحلية يشير إلى أن الحكومة لا تتطلع بقوة لاتخاذ إجراءات تقشفية، متوقعا انخفاضا أكثر تواضعا في الاستهلاك الحكومي مقارنة بعام 2016. ومن المتوقع أن يكون أداء الإنفاق الرأسمالي للحكومة قويا، كما نتوقع نموا قويا في الاستثمار الحكومي في عام 2017.

ويرى فريق البنية التحتية في شركة بيزنس مونيتور ان قطاع البناء سيشهد نموا حقيقيا يصل الى 4,8٪ في عام 2017، كما ان توقعاتنا للنظرة المستقبلية على مدى خمس سنوات هي 4,4٪ سنويا، حيث تمضي الحكومة قدما بخطة تطوير «الكويت الجديدة». وطبقا لما ذكرته مجلة ميد بروجكتس المتخصصة بمتابعة المشروعات في منطقة مينا، فقد بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الربع الأول من عام 2017 ما قيمته 1,4 مليار دينار، ويمكن ترسية عقود بقيمة إجمالية تصل الى 6,2 مليارات دينار خلال الفترة المتبقية من عام 2017، ودعم توقعاتنا للنظرة المستقبلية.

الدينار يدفع الميزان التجاري لتحقيق فائض

يبقى ربط الدينار بسلة من العملات على استمرار الفائض بالميزان التجاري الكويتي رغم هشاشته واعتماده على النفط وتوقع التقرير أن يعود رصيد الحساب الجاري في الكويت إلى الفائض في عام 2017 بتوقعات ان يصل الفائض لـ 2,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن تحول لعجز لأول مرة في عام 2016 بانخفاض سلبي 4,6٪ جراء انخفاض أسعار النفط وهذا يمثل فارقا هائلا عن الفائض البالغ 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط على مدى 10 سنوات حتى عام 2014 وتوقع التقرير ان يستمر الفائض بالميزان التجاري لـ 10 سنوات مقبلة حتى عام 2026 بمتوسط نمو 3,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي 3,7٪ خلال تلك الفترة.

ومع وجود احتياطيات أجنبية كبيرة، لن تواجه البلاد أي مشكلات في الحفاظ على ربط العملة بسلة من العملات.

أقل إنفاقاً على المشاريع والخطط السياحية

الكويت خارج المنافسة السياحية خليجيا وإقليميا

أصدرت شركة ليدرز غروب للاستشارات والتطوير، الممثلة لمنظمة السياحة العالمية في الكويت، تقريرها الشهري الذي يتناول قطاع السياحة في الكويت، ويلقي الضوء على أبرز التطورات في صناعة السياحة.

وأشارت المدير العام للشركة نبيلة العنجري إلى تفاوت مستجدات المشاريع السياحية والترفيهية والخدمات المتصلة بها بين دول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية خلال الفترة الأخيرة، وقد ظهر هذا التفاوت جليا في البيانات والاخبار الرسمية لعدد من الدول الشقيقة على خلفية التوترات بينها.

وفي الوقت نفسه، ظهرت تحليلات وتقديرات تدعو للقلق وتتحدث عن تضارب وتشابه مشاريع وسياسات (اقتصادية وتنموية) في هذه الدول على اعتبار أن ذلك سينعكس سلبا على أداء الأنشطة والاستثمارات والمشروعات الكبرى في المنطقة ككل.

ولأن الكويت معنية مباشرة بمثل هذه التكهنات من موقع الحذر الاستباقي، تناول قسم الدراسات في شركة «ليدرز غروب للاستشارات والتطوير» في تقريره هذا الشهر أهم الخصائص التي يمكن أن تتميز بها السياحة وصناعة الضيافة في الكويت وما إذا كانت بمنأى عن الانعكاسات السلبية الناتجة عن أي تشابه أو تضارب أو ازدواجية في المشروعات والخطط الاقتصادية ـ والسياحية الخليجية. وعلى العكس، يؤكد التقرير أن الكويت مازالت متأخرة بأشواط عن شقيقاتها ولاسيما في الاهتمام بالسياحة، مما يحتم البحث سريعا في تعويض هذا القصور.

نبيلة العنجري

إشغال القطاع الفندقي في الكويت الأقل خليجياً

تأخر تنفيذ بعض المشاريع السياحية لأكثر من 10 سنوات لأسباب غير مبررة

ويخلص التقرير إلى أن ذلك يحتاج بالدرجة الأولى إلى اجراءات وسياسات تخطيطية وتنفيذية بسيطة وغير معقدة، أي إلى قرار سياسي وحكومي خاصة أن المشاريع والقرارات السياحية أو ذات الطابع السياحي قد تأخر تنفيذها أكثر من 10 سنوات، وغالبا لأسباب غير مفهومة، أو غير مبررة وشفافة، في وقت كان يمكن أن تكون سباقة لمشاريع خليجية مشابهة.

وتعتبر الكويت بين الدول الأقل تكلفة وانفاقا حتى الآن على المشاريع والخطط السياحية، وهي مازالت ـ للأسف ـ تعتبر خارج دائرة المنافسة خليجيا واقليميا.

ومن المؤسف أن «مقياس المسافة للحد الأعلى للأداء» للمؤشرات الاقتصادية عامة والصادر مؤخرا يتلاقى مع هذه النتيجة حيث تأتي الكويت في أدنى هذا المقياس وتقف عند علامة 60 نقطة (أقل أو أكثر قليلا تبعا للمؤشر) بينما ترتفع تدريجيا علامات جميع الدول الخليجية الأخرى ليقترب المقياس في حالة دولة الامارات العربية المتحدة من الثمانين نقطة.

فئات ومزايا خاصة

بهدف المقارنة المتخصصة مع باقي الدول الخليجية، قسمت دراسة «ليدرز غروب» الجديدة عن الكويت المشروعات والخطوات السياحية أو المتصلة بالسياحة، سواء للمشروعات الموجودة أساسا أو الجاري تنفيذها أو المزمع انشاؤها، إلى ثلاث فئات:

1ـ مشروعات لم يتم انجازها بعد رغم التخطيط لها منذ أكثر من 15 عاما، مثل تطوير منتزهات جزيرة فيلكا وتطوير جزيرة بوبيان، ومشاريع وقرارات تنفيذ الخطة الوطنية الاستراتيجية للسياحة.

2ـ مشاريع لم تخض الكويت غمارها بعد رغم الفرص الكبيرة التي تتيحها، مثل السياحة والرياضات البحرية الاقليمية أو سياحة الترانزيت.

3ـ فئة مشروعات موجود جزء من نوعيتها ويفترض انجاز عدد آخر منها، وهذه الفئة يمكن أن تشكل مجتمعة مزايا فريدة للكويت إن توافر لها التسويق السياحي الكافي والتنسيق اللازم.

وحتى بالنسبة للقطاع الفندقي في الكويت، الذي يعتبر الصرح الأبرز في البلاد حتى الآن في مجال صناعة الضيافة، فهو يحتاج لنوع من المساندة الوطنية عبر هذه الاستراتيجيات والخطط.

إن نسبة اشغال القطاع الفندقي بدورها تعتبر الأقل خليجيا رغم أن الزيادة في سعة هذا القطاع ليست كبيرة جدا مقارنة مع الارتفاع الذي تسجله سنويا القطاعات الفندقية في معظم دول الخليج والمنطقة.

نجوم «السوشيال ميديا» في «تحدي صيف دبي»

شاركت حصة الخطاف احد النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت مع خمسة من المملكة العربية السعودية في حملة ترويجية أطلقتها دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي (دبي للسياحة) لإبراز المقومات والتجارب السياحية التي تمتاز بها دبي، والتي تقدم خيارات متنوعة ذات قيمة تنافسية لزوارها الذين بإمكانهم اختيار ما يناسبهم منها، واختبار تجارب مميزة.

وشارك في الحملة التي كانت بعنوان «تحدي صيف دبي» كل من أحمد البرقي، وريان خالد الأحمري، والأخوان حسن وحسين بن محفوظ، وفيصل اليامي من المملكة العربية السعودية وتضمنت 8 مراحل لقضاء عطلة في دبي بميزانية قدرها 3000 درهم فقط لكل منهم. وتنافس المشاركون في هذا التحدي للحصول على أفضل قيمة ممكنة بهذا المبلغ المحدود، وإثبات قدرة دبي على تقديم عطلة رائعة بقيمة تنافسية.

وخاض المشاركون مراحل التحدي، ودفع النفقات ضمن الميزانية المحددة على مدى 3 أيام، فيما شمل التحدي حجز تذكرة طيران والتنقل الداخلي، والإقامة الفندقية، والتسوق خلال حدث «مفاجآت صيف دبي»، الذي قدم عروضا ترويجية مذهلة، فيما اشترط على كل مشارك أن يشتري طقم ملابس كاملا، بالإضافة إلى شراء تذاكر دخول لأحد المشاريع الترفيهية التي تم افتتاحها في دبي خلال الفترة الماضية، وتذوق ما لا يقل عن 3 أنواع من الأكلات، وزيارة أحد المواقع السياحية والترفيهية المجانية، مثل نافورة دبي أو قناة دبي المائية.

وتمكن المشاركون في التحدي من الوصول إلى المرحلة الأخيرة، والتي تضمنت زيارة لأحد الأسواق التقليدية، وشراء منتج معين بأرخص سعر ممكن عن طريق التفاوض مع البائع. ولقد نجحوا أيضا في توفير جزء من الميزانية المخصصة لخوض التحدي، ما أتاح لهم فرصة الاستمتاع بتجارب إضافية.

ومن بين المعالم السياحية ومواقع الجذب الترفيهية التي تم اختيارها ضمن مراحل التحدي، بوليوود باركس دبي، وليجولاند ووتربارك في دبي باركس آند ريزورتس، وآي إم جي عالم من المغامرات، ومركز التسوق «ذا أوتليت فيليدج»، و«هب زيرو» في سيتي ووك، وحلبة دبي للتزلج في دبي مول، ومركز الشيخ محمد بن راشد للتواصل الحضاري، ومتحف الاتحاد، وحي الفهيدي التاريخي.

وفاز بالمركز الأول ريان خالد الأحمري، الذي نجح في انفاق 1,733 درهما فقط خلال مراحل التحدي الثماني، وحصل المشارك حسن بن محفوظ على جائزة أفضل تفاوض للتسوق، لشرائه لعبة «سبينر» بدرهم واحد فقط من سوق نايف بعدما تفاوض على سعرها الأولي الذي عرضه البائع بقيمة 20 درهما.

المشاركون في لقطة ضمن برنامج دبي السياحي

زيادات رأس المال لم تكن كافية لإنعاشها

31 بنكاً أوروبياً في دائرة «الخطر الشديد»

كشف تحليل حديث أجرته شركة باين الاستشارية أن المصارف الأوروبية المعرضة لخطر شديد تزايد بشكل حاد ليصل إلى نفس مستويات عام 2013.

وأظهر التحليل بحسب «العربية»، والذي شمل 110 بنكا أوروبيا، أنه وبنهاية عام 2016 قفز عدد المصارف المصنفة في الفئة الأضعف إلى 31 بنكا، مقارنة بنحو 23 بنكا خلال عام 2015.

واقترب عدد البنوك المصنفة في الفئة الأضعف من مثليه في عام 2013، في دلالة على تفاقم مخاطر البنوك الأوروبية على الرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه المخاطر والحيلولة دون انهيار أي من هذه المصارف، بحسب تقرير صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية.

وشملت قائمة البنوك الـ31 المصنفة في الفئة الأضعف 11 مصرفا إيطاليا، و6 مصارف إسبانية، و5 ألمانية، و2 من اليونان.

وقد توقفت بالفعل 4 من أصل 31 مصرفا كانت الأضعف في نهاية العام الماضي عن العمل ككيانات مستقلة، وأبرزها بنك بانكو الشعبي، الذي أنقذه سانتاندير في يونيو الماضي.

ورصد التقرير أن البنوك المصنفة ضمن الفئة الأضعف لم تتصرف بشكل فعال، ولم تتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت الصحيح، ما زاد جزئيا من المخاطر، خاصة مع تعرضه بالأصل لمشاكل في الربحية وتزايد الخسائر.

وقال جواو سواريس، مؤلف التقرير: إن زيادات رأس المال بشكل عام، التي تفرضها الهيئات التنظيمية لم تكن كافية لإخراج المصارف من الفئة الأضعف، خاصة أن كثيرا منها كان لايزال يملك مستويات عالية من القروض المتعثرة. وكان 11 مصرفا إيطاليا في المجموعة الأضعف في نهاية عام 2016.

وترى باين أن البنوك المصنفة في الفئة الأضعف قادرة على تجاوز أزمتها عبر تخفيض قروضها، وتقليص القروض المشكوك في تحصيلها، وزيادة قيمة الودائع، وخفض التكلفة، مشيرة إلى أن اثنين من المصارف انتقلا من الفئة الأضعف في عام 2010 إلى الفئة الأقوى الآن بفضل اتباع هذه السياسة.

تعيين رئيس جديد لـ «المركزي العماني»

ذكرت وكالة الأنباء العمانية أمس أن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أصدر مرسوما بتعيين طاهر بن سالم بن عبدالله العمري رئيسا تنفيذيا جديدا للبنك المركزي.

وقالت الوكالة ان العمري حل مكان حمود بن سنجور الزدجالي الذي شغل المنصب المذكور منذ عام 1991.

فرنسا تعتزم وقف إنتاج النفط والغاز بحلول 2040

رويترز: تعتزم فرنسا تمرير تشريع بنهاية العام الحالي لوقف جميع عمليات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما على أراضيها وفي الأقاليم التابعة لها في الخارج بحلول 2040 لتصبح أول دولة تقوم بهذا بحسب مسودة قانون جرى عرضها اليوم الأربعاء.

ويرغب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في وقف انبعاثات الكربون من فرنسا بحلول 2050 ويعتزم كبح انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري عبر التخلي عن الوقود الأحفوري الذي تلقى عليه اللائمة في المساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري عالميا على الأرض.

وبموجب مسودة القانون التي عرضت على الحكومة أمس، فإن فرنسا لن تصدر تصاريح للتنقيب وسيتم تقييد تمديد الامتيازات الحالية تدريجيا إلى أن يتم وقفها بحلول 2040، وهو نفس العام الذي تخطط فيه فرنسا لوقف بيع السيارات التي تعمل بالبنزين ووقود الديزل.

لكن القرار رمزي إلى حد كبير لأن فرنسا تنتج نحو 6 ملايين برميل من النفط والغاز فقط سنويا تمثل نحو 1٪ من استهلاكها.

وستواصل فرنسا استيراد وتكرير النفط لتلبية احتياجاتها.

وتقول مسودة القانون: «سيوقف القانون التنقيب عن الهيدروكربونات في أراضينا، ولن يمكن تجديد الامتيازات القائمة بعد 2040».

ولم يتم إصدار تصريح للتنقيب عن الغاز الصخري في فرنسا على الإطلاق وسيكون من غير الممكن فعل ذلك بعد تمرير القانون.

وقد يؤثر القانون على شركات على غرار توتال الفرنسية، والتي على الرغم من أنها توقفت عن التنقيب عن النفط على الأراضي الفرنسية مازال لديها تصاريح للتنقيب في أقاليم خارجية مثل حقل جويان البحري في جويانا الفرنسية.

«ايفا فنادق» تربح 5 ملايين دينار من بيع حصة في «يوتل للاستثمار»

أعلنت شركة ايفا للفنادق والمنتجعات عن إتمام صفقة بيع أصول قامت بموجبها بيع حصة مملوكة لها في شركة يوتل للاستثمار، والبالغ قيمتها 9,4 ملايين دينار لطرف ذي صلة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة انه سينتج عن هذه الصفقة ربح يعادل 5 ملايين دينار، وسيظهر الأثر المالي للصفقة في الربع الثالث من العام الحالي.

من جهتها، أوضحت شركة الاستشارات المالية الدولية «ايفا» ان حصتها من ربح الصفقة 2,9 مليون دينار، وسيظهر الأثر المالي للصفقة في الربع الثالث من العام الحالي.

وتعد شركة «ايفا» هي أكبر مالك في «ايفا فنادق» بنسبة 53٪.

هل HTC U11 سيتفوق على سامسونغ وآيفون؟

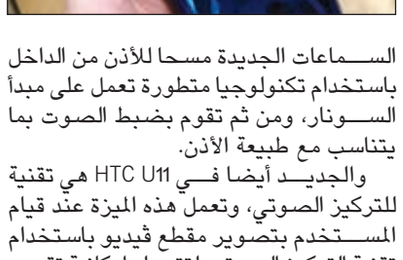

يتزامن هذا الوقت من كل عام بإطلاق شركات الهواتف الذكية احدث ما توصلت إليه لخوض منافسة كبرى، ومن المعتاد كل عام ان تكون المنافسة بين سامسونغ وآيفون، إلا ان هذا العام دخل منافس ليس بالجديد وانما بما طرحه يعد ثورة في عالم الهواتف الذكية، فهل ستتفوق HTC على منافسيها من خلال هذا الهاتف الذي جاء بمواصفات تكنولوجية عصرية تعززو من مكانة الشركة في الاوساط العالمية.

فبحسب موقع ترينذ فورم الشهير يتمتع الهاتف الجديد لشركة HTC بمزايا ثورية، أبرزها تقنية Edge Sense، التي تشكل ميزة HTC Edge Sense نقلة نوعية في مجال التفاعل مع الهواتف المحمولة عبر الضغط. إذ تتيح هذه الميزة التفاعل مع الهاتف بطريقة غير مسبوقة عبر الضغط على طرفيه برفق لتمكن المستخدم من تشغيل التطبيقات المفضلة تلقائيا أو إعطاء الأوامر أو التقاط الصور.

علاوة على ذلك، يتيح الهاتف الجديد إمكانية تخصيص نمط الضغط وحساسية الضغط، حيث يمكن للمستخدم فتح البريد الإلكتروني أو تشغيل لعبة معينة أو تطبيق بمجرد الضغط لمرة واحدة مع تخصيص حساسية الضغطة. كما تتيح HTC Edge Sense تفعيل نمط «الضغط القصير» أو «الضغط الطويل» لتتيح للمستخدم خيارات أكثر للتفاعل مع الهاتف.

ويعتبر هاتف HTC U11 الأول الذي يوفر ثلاثة مساعدات ذكية، حيث يعتمد الهاتف على معالج من طراز كوالكوم سناب دراغون 835 ثماني النواة بما يتيح للجهاز سرعة فائقة في عمليات المعالجة، فضلا عن دعمه بذاكرة وصول عشوائي 6 جيجابايت ومساحة تخزين 128 جيجابايت.

وفي مجال الصوتيات فاجأت الشركة بنظامها الصوتي في HTC U11 حيث وفرت أحدث نسخة من سماعات الرأس HTC Usonic التي تجمع بين ميزة إلغاء الضجيج النشط مع إمكانية ضبط الصوت بما يناسب المستخدم. حيث تجري السماعات الجديدة مسحا للأذن من الداخل باستخدام تكنولوجيا متطورة تعمل على مبدأ السونار، ومن ثم تقوم بضبط الصوت بما يتناسب مع طبيعة الأذن.

والجديد أيضا في HTC U11 هي تقنية للتركيز الصوتي، وتعمل هذه الميزة عند قيام المستخدم بتصوير مقطع فيديو باستخدام تقنية التركيز الصوتي، لتتيح له إمكانية تقريب الصورة لتكبير النقطة المستهدفة وتضخيم الأصوات الصادرة عنها تحديدا.

كما تم تطوير مكبرات الصوت HTC BoomSound Hi_Fi Edition إلى جانب دعمه بـ 4 مايكروفونات متعددة الاتجاهات لإتاحة تسجيل أصوات واقعية للغاية ومجسمة بتقنية 360 درجة.

وتعليقا على دخول الهاتف إلى سوق المملكة والشرق الأوسط، قال نيكيتاس جليكاس، رئيس «إتش تي سي» في الشرق الأوسط وأفريقيا: «لقد لمسنا اهتماما واسعا بالهاتف الجديد من قبل المعجبين وعشاق الهواتف الذكية ضمن المملكة، وبالفعل فقد كانت نسبة الحجز المسبق الهاتف مدهشة».

وأضاف: «كان للإبداع مكان في كل من مميزات الهاتف، ونفتخر بكوننا أول شركة تحدث طريقة جديدة للتفاعل مع الهاتف الذكي ألا وهي طريقة الضغط، حيث نرى فيها أنها طريقة فطرية وسريعة للتفاعل».